

١٦ - قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الإجراءات الأولية

تسليمهم إلى السلطات المختصة، وحث المجتمع الدولي إلى تقديمهم إلى يد العدالة. ولاحظ أيضا أن الولايات المتحدة ما زالت تساورها شواغل بشأن المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الشعب السوداني في الحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ نحو ١٨ عاما. غير أنه أكد، إلى جانب الاتحاد الروسي، أهمية الدعوة الموجهة من إثيوبيا ومصر، وهما ضحيتا الحادث الذي أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراءات إزاء السودان، والتي تطالبان فيها برفع الجزاءات المفروضة من قبل المجلس، رغم أنهما هما من طالب بفرص الجزاءات أصلا. وقال إنه، في ضوء هذه الاعتبارات، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار^(٢).

وأعرب ممثلو الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وأيرلندا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها حكومة السودان لتلبية الطلبات الواردة في القرارين ١٠٥٤ (١٩٩٦) و ١٠٧٠ (١٩٩٦)، ورحبوا بوفاء السودان بالشروط المحددة لرفع الجزاءات^(٣). كما أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية والمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية قد أصدرت بيانات رسمية تأييدا لرفع الجزاءات الموقعة على السودان. وقال إن السودان، من خلال العملية التي التزم فيها بتلبية طلبات المجلس، قد بدأ تطبيع علاقاته تدريجيا مع الدول المحاورة والمنطقة بصفة عامة^(٤).

(٢) S/PV.4384، الصفحة ٣.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٤ (أيرلندا).

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

المقرر المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٨٤): القرار ١٣٧٢ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٨٤ المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦". ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا وسنغافورة وكولومبيا ومالسي وموريشيوس^(١)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، باعتباره القرار ١٣٧٢ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

إذ يلاحظ الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان من أجل الامتثال لأحكام القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٧٠ (١٩٩٦)،
يقدر الإلغاء الفوري للتدابير المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) والفقرة ٣ من القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦).
وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة و أيرلندا، وكذلك ممثل السودان.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده يتوقع أن ترهن حكومة السودان على التزامها الكامل بمحاربة الإرهاب الدولي، وإن كان يقدر أن السودان يشترك في مناقشات جدية مع حكومة الولايات المتحدة بشأن طرق مكافحة الإرهاب. كما قال إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد من أن المشتبه فيهم المطلوبين فيما يتصل بالمحاولة التي وقعت لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا عام ١٩٩٥ لم يتم

(١) S/2001/916

وقال ممثل السودان إن اعتماد القرار جاء ثمرة لمجهود كبير اضطلعت به حكومته بالتعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، انطلاقاً من التزامها بتوفير أسباب السلم والأمن الدوليين. كما توجه بشكر خاص لتجمع حركة عدم الانحياز في المجلس. وأضاف أنه جرى الكثير من الحوارات الثنائية الإيجابية والمفيدة، التي تميزت بدبلوماسية بناءة واحترافية، بين السودان وبين أعضاء المجلس، رغم أنها قد أخرجت اعتماد القرار لبعض الوقت. وأعرب عن اعتقاده أن القرار يشكل دفعة قوية للسودان للمضي قدماً والتعاون في مجالان أوسع، وبخاصة في ميدان القضاء على الإرهاب، لخلق عالم تسوده العدالة والسلام والأمن والاستقرار^(٨).

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

وأعرب ممثلاً الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة عن تقديرهما لتصديق السودان على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب^(٥). وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن القرار يبعث بإشارة واضحة على استعداد المجلس للتصرف فور تأكده من امتثال أحد البلدان للطلبات المحددة في قرار من قراراته، كما دعا الدول الأخرى التي تدعم الإرهاب أن تحيط علماً بذلك وأن تحتذي بالمثال الذي ضربه السودان^(٦).

وشدد ممثلاً المملكة المتحدة و أيرلندا كذلك على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للحرب الأهلية في السودان، وعلى ضرورة توفر الدعم الدولي لتسويتها، وحثا حكومة السودان على الدخول في مفاوضات على سبيل الاستعجال^(٧).

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٤ (المملكة المتحدة).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (المملكة المتحدة، أيرلندا).

١٧ - رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

الإجراءات الأولية

أفريقيا، وقدم تقرير البعثة التي قامت بزيارة ١١ بلداً من بلدان غرب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. ودعت البعثة المشتركة بين الوكالات، في تقريرها، إلى إتباع نهج شامل إزاء إيجاد حلول دائمة ومستدامة للاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في غرب أفريقيا. وتضمن التقرير عدة توصيات، من بينها إنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية. ولتعزيز قدرات الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
(الجلسة ٤٤٤٠): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أشار الأمين العام إلى تأييد المجلس، من خلال بيان رئيسه المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(٢)، لإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب

(١) S/2001/434.

(٢) S/PRST/2000/41.